

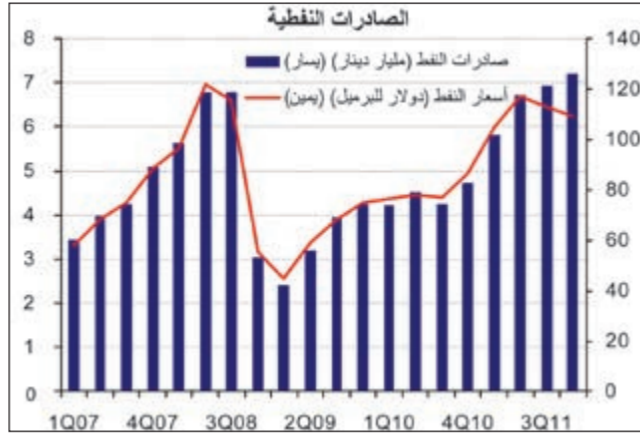
«الوطني»: مستويات قياسية للفائض التجاري بالغاً 5,8 مليارات دينار في 2011



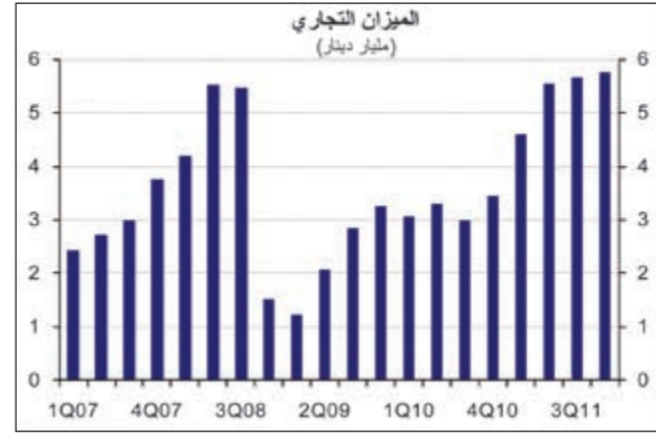
..والبنك ينظم ندوة خاصة لعملائه حول فرص الاستثمار العقاري في لندن وباريس

هذه الأسواق الاستراتيجية من حركة واقبال على الشراء والاستثمار في هذا القطاع، وذلك بفضل ما يوفره من عوائد مناسبة بالإضافة إلى اعتباره ملاذاً آمناً واستثماراً جذاباً. هذا ويحرص «الوطني» على تقديم مثل هذه النشاطات كخطوة تهدف إلى تعريف عملائه بأخر التطورات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاستثمارية، وتحديدًا في سوق العقار الذي يشكل أحد الخدمات الأساسية التي يقدمها البنك الوطني من خلال فروعها الخارجية وذلك انطلاقاً من حرصه الدائم على توفير إمكانات وشبكة فروع واسعة في المنطقة لتقديم أفضل الخدمات وأكثرها مرونة وإبتكاراً للعملاء الوطنيين حيثما تواجدوا. وتقدم فروع البنك الوطني الخارجية في لندن وباريس مجموعة متكاملة من الخدمات العقارية للراغبين في الاستثمار في العقار السكني والتجاري من عملاء البنك، لمساعدة العملاء الراغبين في الاستثمار أو تملك العقارات وتقديم التمويل اللازم لهم وإتمام معاملاتهم بسرعة وسهولة.

يقعد بنك الكويت الوطني ندوة عن آخر التطورات التي يشهدها السوق العقاري في لندن وباريس بعنوان «أسواق العقار في لندن وباريس: الفرص والتوجهات الاستثمارية الحالية» بمشاركة ممثلين عن أهم الشركات العقارية الأوروبية، وذلك يوم 15 مايو الجاري. ويقدم كل من رئيس البحوث العقارية في شركة Knight العالمية ليام بيلى ورئيس البحوث في شركة CBRE البريطانية كيفن ماكولي إلى جانب مدير عام بنك الكويت الوطني في لندن فوزي الجاني في هذه الندوة عرضاً مفصلاً حول تطورات سوق العقار السكني والتجاري في لندن وباريس والفرص الاستثمارية المتاحة والاتجاه الذي يتوقع أن تأخذه هذه الأسواق مستقبلاً. ويتخلل الندوة استعراض مفصل لما تشهده أسواق العقار السكني والتجاري من تطورات بالإضافة إلى بحث جدوى الاستثمار في كل منهما، إلى جانب آخر الإجراءات القانونية المعتمدة لإتمام المعاملات بمرونة وسهولة. وتكتسب هذه الندوة أهمية في ظل ما تشهده حالياً



وتظل نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الصادرات محدودة نسبياً عند 7٪. وتسير بيانات الواردات إلى استمرار نمو الاقتصاد بشكل ثابت، وقد تسارع نمو الواردات إلى 11٪ في الربع الرابع من العام 2011 مقارنة بنفس الفترة من عام 2010 وهو أسرع معدل نمو خلال العام 2011. وبالنسبة إلى عام 2011 ككل، فقد سجلت الواردات ارتفاعاً قياسياً بواقع 9٪ لتصل إلى 7 مليارات دينار.



فقد استمرت صادرات النفط في الزيادة على خلفية زيادة الإنتاج من قبل منظمة الأوبك بغرض تعويض الانخفاض الذي حدث في الإنتاج الليبي، كما ارتفعت الصادرات غير النفطية إلى مستويات قياسية في العام 2011 حيث بلغت 1,9 مليار دينار، أي بارتفاع 23٪ مقارنة بعام 2010. وقد تحقق الجزء الأكبر من هذا الارتفاع بفضل صادرات البتروكيماويات التي استقادت أيضاً من ارتفاع أسعار النفط.

أشار بنك الكويت الوطني في موجزه الاقتصادي إلى ارتفاع الفائض التجاري للكويت في الربع الرابع من العام 2011، وذلك للربع الخامس على التوالي، ليصل إلى ذروته عند 5,8 مليارات دينار. كما حقق الميزان التجاري لكامل السنة مستوى قياسياً عند 21,6 مليار دينار مقارنة بعام 2010 حيث بلغ 12,8 مليار دينار، أي ما يعادل 47٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتوقع «الوطني» أن يستمر الفائض التجاري بالرغم من نفسه خلال 2012 نظراً لأسعار النفط المرتفعة.

وقاد الارتفاع القياسي لأسعار النفط العام الماضي (بلغت 105 دولارات للبرميل المتوسط لكامل العام) إلى تحقيق فقرة في إيرادات الصادرات التي وصلت إلى 26,7 مليار دينار في العام 2011، وتمثل هذه الفقرة ارتفاعاً بنسبة 51٪ مقارنة بعام 2010، وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف الذي شهدته أسعار النفط في النصف الثاني من العام 2011،

الشامي: «الأولى للتأمين التكافلي» يتوقع ارتفاع أرباحها للعام الحالي

إدارة الشركة قرر الحد من معدلات الخسائر المرتفعة والتركيز على أنواع التأمين التي تحقق نتائج جيدة مثل التأمينات الصحية والاجتماعية، وإلى أن الشركة تلتزم بمبادئ مهنية عالية، وتلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية في تعاملاتها. وأضاف أنه في ظل الأزمة الاقتصادية حافظت «الأولى للتأمين التكافلي» على الكفاءات والكوادر الوطنية أصلاً في عودة الاقتصاد الكويتي إلى النمو والازدهار في الفترة المقبلة، كما أنها انتهجت سياسة تجنب مخصصات الزميلة للاستثمارات المتاحة للبيع المسعرة الأصول. وأقرت العمومية عدم صالح السلمي عضواً مكملًا لمجلس الإدارة بدلاً من العضو المستقيل عابد الضليعي.

توقع رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب للشركة الأولى للتأمين التكافلي خليل الشامي أن تحقق الشركة أرباحاً للعام الحالي أفضل من أرباح العام 2011 خاصة بعد نجاحها في استخراج من أحد العقارات بنجاح في بداية الربع الثاني، وأضاف الشامي في تصريح صحفي على هامش الجمعية العمومية العادية التي تعجز أمس أن أعمال الشركة تحسنت في الربع الأول مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي مرجعاً تراجع أرباح الربع الأول من العام الماضي إلى المخصصات التي أخذتها الشركة مقابل مساهماتها بالتأسيس في شركات أخرى، ولفت إلى أن الاستثمارات سمة غالبية على عمل أغلب شركات التأمين التي تعجز عن الاستثمار وتحقيق الأرباح من العمل التشغيلي فقط، مشيراً إلى أن الصعوبات التي يعاني منها القطاع في الكويت تجعل الاستثمار أمراً لا مفر منه أمام شركات التأمين العاملة في السوق.

وطلب الشامي وزارة التجارة والصناعة ومجلس الأمة وجميع المعنيين في البلاد، بالإسراع بإقرار القانون الجديد للتأمين الذي يقبع في الأراج منذ فترة طويلة، مشيراً إلى وجود حاجة كبيرة لإقراره وتحسين عمل شركات التأمين في الكويت التي تعاني صعوبات جمة على هذا الصعيد وتعتبر متأخرة عن غيرها من الدول في هذا المجال، وأشار إلى أن القانون المعمول به حالياً يكبد الشركات العاملة خسائر باهظة وألغى عند وقوع حوادث المرور إذ إنه ينص على تحديد قسط محدد ومسؤولية غير محددة في هذا المجال.

وفي تقرير مجلس الإدارة قال الشامي إن الشركة سجلت خسائر بلغت 1,29 مليون دينار ما يعادل 12,95 فلساً للسهم للعام 2011 بانخفاض قدره 123 ألف دينار عن الفترة نفسها من العام 2010 حيث بلغت الخسارة نحو 1,41 مليون دينار ما يعادل 14,18 فلساً للسهم. وبين أن حقوق المساهمين بلغت 8,49 ملايين دينار بانخفاض نسبته 14٪ عن العام الماضي، وأن مجموع الموجودات للمساهمين بلغ 13,62 مليون دينار بارتفاع 3٪ عن العام 2010، وعلى صعيد نتائج حاملي الوثائق ذكر الشامي أن صافي العجز من عمليات التأمين بلغ 1,86 مليون دينار في العام 2011 بعدما كان 2,01 مليون دينار في العام الذي سبقه، وذلك نتيجة لتجنب الشركة مخصصات إضافية لهيوط قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع المشتركين في نتائج شركات زميلة ولاستمرار سداد تعويضات السيارات ضد الغير.

وأعتبر الشامي أن العام 2011 كان فارقاً في تقييم أعمال الشركة من ناحية الاستثمار ونيل المخصصات النهائية لجميع استثماراتها، حيث تم تقييم محفظة تأمينات السيارات وتبين أنها أحد الأسباب الرئيسية لزيادة الخسائر ونقص السيولة النقدية، ولفت إلى أن مجلس

خليل الشامي خلال عمومية «الأولى للتأمين التكافلي» (إسماعيل أبو عيطة)

2,2 مليون دينار صافي أرباح الخليج للتأمين في الربع الأول

قال العضو المنتدب والرئيس التنفيذي بشركة الخليج للتأمين خالد سعود الحسن إن النتائج المالية التي حققتها الشركة عن فترة الثلاثة أشهر الأولى المنتهية في 2012/3/31 تعتبر نتائج جيدة في ظل استمرار الأزمات المالية والاقتصادية والسياسية التي تخيم على المنطقة، حيث تمكنت من تحقيق نمو ملحوظ في كل من صافي الربح وحقوق المساهمين والإيرادات الفنية والإحتياطيات الفنية.



خالد الحسن

وأوضح الحسن في تصريح صحفي قائلاً: «بلغ صافي ربح الفترة 2,2 مليون دينار بزيادة عن نفس الفترة من العام السابق قدرها 202,111 ديناراً ونسبتها 7٪ وربحية 12,84 فلساً للسهم، كما ارتفعت حقوق المساهمين من 66,5 مليون دينار في 2011/12/31 لتصل إلى 70,5 مليون دينار في 2012/3/31 وبلغت القيمة الدفترية للسهم في نهاية الربع الأول من العام الحالي 403,33 فلس مقابل 380 فلساً في 2011/12/31. وتعد عملاً لإعمال الشركة التشغيلية وحقوق حملة وثائقها فقد تمت زيادة صافي الاحتياطيات الفنية للشركة من 80,2 مليون دينار في 2011/12/31 إلى 89 مليون دينار في 2012/3/31 أي بزيادة نسبتها 11٪ وهو ما يعزز قدرة الشركة على تحمل المخاطر الطارئة التي قد تطرأ في المستقبل. وارتفع مجموع الأصول في الربع الأول من عام 2012 ليصل إلى 283,9 مليون دينار بزيادة مقدارها 17,1 مليون دينار ونسبتها 6٪ عن السنة المنتهية في 2011/12/31».

تراجع سوق العقارات البريطانية عقب إلغاء ضرائب العقارات

لندن-كويتا: أظهرت دراسة أعدتها المعهد الملكي للمساحين القانونيين ونشرت هذا اليوم تراجع انتعاش سوق العقارات البريطانية في أعقاب إلغاء الضرائب على العقارات في بريطانيا ما دفع بالآفراد إلى عدم التمتع على الشراء. ولققت الدراسة التي تراجع عدد المبيعات المتوقع عليها حديثاً بمقدار 6٪ وهو الأمر الذي أشار إليه المساحون القانونيون في جميع أنحاء المملكة المتحدة بالإضافة إلى انخفاض المبيعات في شهر إبريل الماضي عوضاً عن ارتفاعها ما أدخل هذه الصفقات في مستويات المنطقة السلبية للمرة الأولى منذ سبتمبر الماضي. ورأى 19٪ أو أكثر من الذين شملهم المسح أن أسعار المنازل شهدت انخفاضاً أكبر عوضاً عن ارتفاعها بينما توقع 17٪ انخفاضها. إلا أن العاصمة البريطانية (لندن) تعد المنطقة الوحيدة في بريطانيا التي لا تزال تشهد طلباً متزايداً على شراء العقارات من مشتريين اجانب ما أدى إلى ارتفاع عام في أسعار هذه العقارات بينما شهدت كل من مدينتي (ميدلاندز الغربية) و(ويلز) انهياراً في الأسعار. وفيما يتعلق بالدول الأخرى لفتت الدراسة إلى أن الوضع في سكتلندا يفي على ما هو عليه بينما هوت الأسعار في أيرلندا الشمالية. كما ذكرت أن المقرضين وكلاء العقارات حاولوا في السابق إتمام صفقات البيع قبل الموعد النهائي لإلغاء الضرائب الذي حدد في مارس الماضي محذرة من مخيفة أن يؤثر هذا الأمر على صفقات بيع العقارات التي ستجرى خلال هذا العام.

السميط: 4,5 ملايين دينار أرباح أبراج المتحدة في 2011

تهدف إلى استقطاب شريحة متنقاة ترغب في تملك أو استئجار الوحدات السكنية في البرج وجار تنفيذها بنجاح، ولدى البرج 58 وحدة سكنية (غرفة - غرفتان - ثلاث غرف) فأخرة ونكية ذات مساحات مختلفة تلائم مختلف الاحتياجات. وأشار السميطة إلى التحسن الملحوظ في النسب المالية للشركة خلال العام 2011 حيث بلغ العائد على السهم خلال الفترة مبلغ 10,09 فلس مقارنة مع مبلغ 2,82 فلس للعام 2010 وبلغت نسبة العائد على حقوق المساهمين خلال الفترة 7,2٪ مقارنة مع 2,2٪ للعام 2010. وبلغت القيمة الدفترية للسهم خلال الفترة مبلغ 140,51 فلساً مقارنة مع 130,42 فلساً للعام 2010. هذا وقد بلغ مجموع أصول «أبراج المتحدة» خلال الفترة مبلغ 117,69 مليون دينار مقارنة مع 114,36 مليون دينار للعام 2010. وبلغ مجموع الخصوم خلال الفترة مبلغ 54,47 مليون دينار مقارنة مع 55,67 مليون دينار للعام 2010. أما مجموع حقوق المساهمين خلال الفترة فقد بلغ 63,22 مليون دينار مقارنة مع 58,68 مليون دينار للعام 2010.

فيما بلغ الإيراد التشغيلي خلال الفترة مبلغ 1,64 مليون دينار مقارنة مع 1,75 مليون دينار للعام 2010 وبلغ مجموع المصروفات التشغيلية خلال الفترة 285,90 ألف دينار مقارنة مع 259,9 ألف دينار للعام 2010. وعليه فقد بلغ مجمل الربح للفترة مبلغ 1,36 مليون دينار مقارنة مع 1,49 مليون دينار للعام 2010. كما بلغ مجموع المصروفات خلال الفترة مبلغ 908,5 آلاف دينار قبل حصة المؤسسة والزيادة ومخصص انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع مقارنة مع مبلغ 644,8 ألف دينار للعام 2010.

وقال السميطة في تصريح صحفي قائلاً: «إنه لعل على رضا عملائنا عن مستوى الخدمات المميزة للموسسة، أما بالنسبة للقطاع السكني فقل أنه تم اعتماد خطة تسويقية

على تلك الوحدات نتيجة لانكماش السوق، إلا أن الشركة استمرت في تحقيق الأرباح للعام السادس على التوالي حيث حققت أرباحاً تشغيلية مميزة لعام 2011 تعادل 4,5 ملايين دينار مقارنة مع 1,27 مليون دينار في 2010 بزيادة قدرها 246٪ وهذا يعكس جودة أصول الشركة وتميزها عن باقي الأصول والوحدات العقارية المعروضة في السوق المحلي، هذا وقد وافقت عمومية الشركة على جميع البنود الواردة في جدول أعمالها. وأشار بالفريق التسويقي لبرج كيبكو والذي نجح في استقطاب مجموعات تجارية لها ثقل كبير في السوق المحلي والأجنبي بالإضافة إلى علامات تجارية مميزة ومنتقاة بالنسبة لقطاع التجزئة ليصبحوا أول من اتخذ قرار التملك أو الإيجار في وحدات البرج المختلفة قبل الافتتاح الرسمي. وعلق السميطة على احتفاظ برج الشهيد والمدينة على نسبة اشغال تعادل 100٪ خلال سنوات الأزمة الاقتصادية قائلاً: «إنه دليل على رضا عملائنا عن مستوى الخدمات المميزة للموسسة».

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أبراج المتحدة القابضة أحمد السميطة أنه تم اتخاذ القرار بتغيير اسم «برج المتحدة» ليصبح «برج كيبكو» نسبة للشركة القابضة للمجموعة وأحد أكبر المماجم الاستثمارية العربية في الكويت والمنطقة. وأضاف السميطة خلال انعقاد عمومية الشركة أمس بنسبة 59,6٪ أنه تم استئجار نسبة 35٪ من البرج بخصوص القطاع التجاري، مشيراً إلى أنه بعد توقيع العقود سترتفع النسبة إلى 50٪ قبل افتتاحه الرسمي المتوقع في شهر رمضان المقبل فيما أن تفاوض التعاقد جارٍ بالنسبة للمقسم السكني من البرج.

وأشار إلى أنه رغم أن النشاط التشغيلي للشركة يرتكز بشكل رئيسي على القطاع التجاري (مكتاتب)، والذي لا يزال يواجه صعوبات كبيرة من ناحية التشغيل نتيجة لكثرة العروض وقلة الطلب



أحمد السميطة ورئيسة المطر خلال عمومية الشركة (سعود سالم)

شركة أسمنت الهلال ش.م.ك.م.
Hilal Cement Company K.s.c.c

إعلان عن موعد بدء توزيع الأرباح النقدية لعام 2011

وفقاً لقرار الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة بتاريخ 2012/5/3 فقد تقرر توزيع أرباح نقدية بمقدار 15٪ من رأس المال (15 فلس للسهم الواحد) وذلك للمساهمين المسجلين في السجلات بتاريخ 2012/5/3.

ويسر مجلس الإدارة أن يعلن للسادة المساهمين الكرام أنه سيتم البدء بتوزيع الأرباح اعتباراً من يوم الخميس الموافق 2012/5/10.

يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - سجل المساهمين - منطقة الشرق، شارع الخليج العربي، برج أحمد الدور الخامس وذلك خلال مواعيد الدوام الرسمية مصطحبين معهم صورة عن البطاقة المدنية وكتاب توكيل من الشركات.

هواتف: 22464509 - 22464508

مجلس الإدارة

أداء صناديق كمي فيك

كما في 2012/4/30	صافي قيمة الوحدة
صندوق الرؤية	1.359 د.هـ.
صندوق بوابة الخليج	0.886 د.هـ.
صندوق الأوساط السوق التنموي بالدينار الكويتي	0.709974 د.هـ.
صندوق الأوساط السوق التنموي بالدينار الأمريكي	4.803098 دولار أمريكي
صندوق احوال التنموي	0.579813 د.هـ.

فريق من استثمارات برجات الهلال بشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كمي فيك» على الرقم 2255555 عن غير كمي فيك www.kmfic.com.kw

المرأة في الاقتصاد

إعداد وتقديم غادة بلوط ربون

دور البلديات في تحويل طاقات الشباب إلى قوى إنمائية مع نائب حاكم مصرف لبنان د. سعد عذارى ورئيس بلدية عاليه وجدهي مراد

كل اربعاء، في التاسعة مساءً

المرأة العربية

على نيلسات الزود: 12130، الاستقطاب: عمومي